

# م القضايا المعاصرة

## المقدشي: المتمصلحون وراء ترويج الاستبيان في موقع الحوار لمرحلة تأسيسية

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني علي المقدشي: مرفوض من قبل الجميع حتى من رئيس الجمهورية والدول العشر الراحية للمبادرة الخليجية .  
واوضح أن هناك مجموعة صغيرة داخل مؤتمر الحوار الوطني تسعى لتمديد الحوار، نتيجة مصالحها الخاصة بها.  
مشيرا الى أن أي تمديد يعني تمديداً للانهايار الاقتصادي وللازمات والمشاكل التي تمر بها البلاد.



وأكد أن التمديد

الدكتور عادل الشجاع لـ «الميثاق»:

## من استحقاقات المبادرة الانتخابية وليس الهروب لمرحلة تأسيسية

هناك عوامل تدفع الإرادة الشعبية للقيام بثورة



مخرجات توافقية ليذهب الجميع نحو تأسيس دولة النظام والقانون. مستطرداً بالقول: لا أعتقد... لأن هناك الكثير من العوامل التي ستجعل الإرادة الشعبية تثور شاءت أم أبت... وضع اقتصادي منهار.. حيث نسير الآن في اتجاه الدولة الفاشلة والحكومة غير قادرة على صرف مرتبات الموظفين ولجأت الى طباعة ما مقداره ثمانية مليارات ريال خارج نطاق التغطية أو الضمان. وبالتالي كل هذه تضاف الى المديونية وترفع من التضخم، واعتقد إذا لم تكن هناك معالجة من قبل القوى السياسية والنظر نحو المستقبل، وتوقف لمعالجة المشاكل الحقيقية على أرض الواقع، بلد يعاني من أزمة مياه وغياب الأمن وارتفاع منسوب الأمية وارتفاع نسبة المواليد.. حيث سيصل عدد سكان اليمن بعد سبع سنوات إلى أكثر من «30» مليون نسمة، وهذه الزيادة السكانية ستؤدي الى الزيادة في الجريمة وارتفاع معدل البطالة والأمية وهي كلها عوامل تضاف الى العوامل الاقتصادية المنهارة، فسوف تدفع الإرادة الشعبية للثورة من أجل الحصول على أدنى حقوقها المتمثلة بالمعيشة والصحة والكهرباء.

يجب أن نصل إلى توافق ازاء مخرجات الحوار

الحكومة عاجزة عن دفع المرتبات رغم طباعة 8 مليارات

قال الدكتور عادل الشجاع: هناك تحريض على المؤتمر الشعبي العام تحديداً لأننا على مشارف انتهاء مؤتمر الحوار. ولأن المؤتمر الشعبي العام هو المناادي بالاستحقاقات ومخرجات مؤتمر الحوار، وباستحقاقات المبادرة الخليجية فهذه تفرع المكونات الأخرى، لأنها تريد مرحلة تأسيسية ثانية، وبالتالي يريدون أن يدفعوا بالمؤتمر الشعبي العام لكي يقاطع جلسات الحوار ويقولون في نهاية المطاف إن المؤتمر هو المعطل والمعرقل لمؤتمر الحوار الوطني، لذلك ستلاحظ اعتداءات متكررة وبشكل شبه يومي سواءً على مستوى أفراد أعضاء في المؤتمر الشعبي العام أو حتى على مستوى المكون بشكل عام، رئاسة مؤتمر الحوار لم تعد محايدة وإنما تسمع بين الحين والآخر استفسارات لمكون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وتغض الطرف عن ذلك لكي تدفع بالمؤتمر الى المقاطعة، وفي الأخير تقول إنه المعطل للتسوية، فاليمينيون جميعاً يعلمون أن كافة المشاركين في الحوار دخلوا الى الحوار بالتوافق، ولكننا بدأنا نأني عن هذا التوافق في نهاية مؤتمر الحوار وهم قاصدون ذلك ويفترض طالما دخل الناس بالتوافق أن يخرجوا بالتوافق وتكون مخرجات الحوار بالتوافق.

وأضاف: أرى أن عدم التوافق في اللحظات الأخيرة ينسب عن الذهاب نحو الأزمة والعودة الى المربع الأول، لأن القوى السياسية التي تصارعت في 2011م أنتجت هذه الأزمة هي اليوم تجلس على المنصة وهي تخاصم بعضها البعض، ولم تحقق مصالحة بينها حتى هذه اللحظة، ومازالت تشكل خصومة، وهذه الخصومة لا يمكن أن تجعل مخرجات مؤتمر الحوار

## وبية يواصل اجتماعاته



وأشارت المصادر الى انه قد تم حسم كثير من القضايا الخلافية داخل الفريق وان النقاش حالياً يدور حول اربعة خيارات تحدد شكل الدولة القادمة.. لافتة الى ان الخيار الأكثر حظاً هو الذي تقدم به المؤتمر الشعبي العام باعتباره الاحرص على بقاء اليمن موحداً في عدة اقاليم.

شكل الدولة هو المحور الذي تدور حوله النقاشات حالياً وأن الفريق المصغر يسعى لاستكمال التقرير في أقرب وقت ان لم تتمسك بعض المكونات برؤيتها. وذكرت مصادر مطلعة لـ «الميثاق» ان الفريق المصغر المنبثق عن فريق القضية الجنوبية قد أعطى مهلة لا تتجاوز الاسبوع لانجاز مهامه بحيث يتسنى للمبعوث الدولي جمال بن عمر تقديم تقريره الى مجلس الامن في موعده 27 من الشهر الجاري بخصوص سير العملية السياسية والحوار الوطني في اليمن..

توفيق الشرعبي- منصور الغدرة- فيصل الحزمي

لـ «الميثاق»:

## ة لليمن ولن نقبل به

الشمالية عندما تصرف الدولة أرضاً سكنية لاي مواطن تمنحه عقد تملك وليس انتفاعاً. هل شمل قرار التملك الأراضي التي صرفت للاستثمار؟

لا لم يشمل قرار التملك الأراضي التي صرفت للاستثمار وهي اراض صرفت وفقاً لقانون الاستثمار ويجب أن تخضع لهذا القانون وهو قانون واضح يلزم الدولة باستعادة الأراضي التي صرفت لإنشاء مشاريع استثمارية خلال فترة زمنية محددة في عقد الانتفاع ولم يتم تنفيذ تلك المشاريع.

لن يفلحوا

أصدر رئيس الوزراء قرارات بتعيين مديري أمن لبعض المحافظات برأيكم هل التوقيت الزمني لاصدار هذه القرارات والذي تزامن مع سفر رئيس الجمهورية الى الخارج يؤكد ما سرب لوسائل الاعلام عن اعتراض رئيس الجمهورية على بعض تلك التعيينات وخاصة التي أثارت حولها اشكاليات؟ لا استطيع أن أقول إن رئيس الجمهورية موافق أو معترض على هذه التعيينات ولكن بالنسبة لوزير الداخلية موقفه واضح ويعمل وفق املاءات حزبية ضيقة.

ما موقف الحوار الوطني من هذا الموضوع؟

هذا الموضوع لم يذكر في مؤتمر الحوار. لماذا؟

لأن في مؤتمر الحوار مكونات تناصر حزب الإصلاح في هذا الموضوع بعضها من أجل مصالح ضيقة وتصفية لحسابات شخصية.

من هي هذه المكونات المناصرة للإصلاح؟

مكون الشباب الذي وجدناهم متحمسين لحزب الإصلاح أكثر من ممثلي الإصلاح أنفسهم يعني ملكيين أكثر من الملك، وكذلك الاشتراكي يلعب في هذا الاتجاه مع الإصلاح ومع الحراك مع ادراكه بأن هذه القرارات طالت أعضاءه، ومع ذلك تجده يفض الطرف لأن التوجه العام لرئيس الوزراء ووزراء الإصلاح من التعيينات يصب في الاستعداد المبكر للاستحقاقات وبالرغم من كل ذلك أكد أنهم لن يفلحوا في ذلك لأن الشعب اليمني واع ويعرف أين تكون مصلحته وأنا على يقين أنهم لو استبدلوا كل موظفي الدولة بعناصر من الإصلاح فإنهم لن يفلحوا في الانتخابات القادمة.



## ر من الإصلاح لن يفلحوا في الانتخابات القادمة

الوطني جاء نتيجة ظرف معين ووفقاً للتسوية السياسية التي تقوم على المبادرة الخليجية لإخراج البلاد من الأزمة عبر الحوار وصياغة دستور جديد والاستفتاء عليه ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية وبعدها الرئاسية.

ليسوا انفصاليين..

برأيكم هل هناك مخرج قانوني يحيل دون دخول البلاد في فراغ دستوري ويعالج في نفس الوقت هذه الاشكالية؟

نعم توجد حلول اذا اقتنع المتحاورون بها.

ما هذه الحلول؟

الحل يتمثل في أن يتقدم رئيس الجمهورية بمشروع الى مجلس النواب يطلب فيه ضم أعضاء الحوار الوطني الى مجلس الشورى باعتبارهم أعضاء معينين بقرار جمهوري ليقوموا بمهام متابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني فقط.. وبالنسبة لنا في المؤتمر الشعبي العام ليس لدينا مانع أن تقام انتخابات برلمانية ومستعدون لها في أي وقت.

هل الوضع في البلاد مهيأ لإجراء الانتخابات؟

الوطني جاء نتيجة ظرف معين ووفقاً للتسوية السياسية التي تقوم على المبادرة الخليجية لإخراج البلاد من الأزمة عبر الحوار وصياغة دستور جديد والاستفتاء عليه ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية وبعدها الرئاسية.

ليسوا انفصاليين..

برأيكم هل هناك مخرج قانوني يحيل دون دخول البلاد في فراغ دستوري ويعالج في نفس الوقت هذه الاشكالية؟

نعم توجد حلول اذا اقتنع المتحاورون بها.

ما هذه الحلول؟

الحل يتمثل في أن يتقدم رئيس الجمهورية بمشروع الى مجلس النواب يطلب فيه ضم أعضاء الحوار الوطني الى مجلس الشورى باعتبارهم أعضاء معينين بقرار جمهوري ليقوموا بمهام متابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني فقط.. وبالنسبة لنا في المؤتمر الشعبي العام ليس لدينا مانع أن تقام انتخابات برلمانية ومستعدون لها في أي وقت.

هل الوضع في البلاد مهيأ لإجراء الانتخابات؟